الأمم المتحدة

A/63/L.57

الجمعية العامة

Distr.: General
12 December 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والستون

البند ٤٨ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والتحضير للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

مشروع قرار مقدم من رئيس الجمعية العامة

إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري

إن الجمعية العامة،

إذ تحيط علماً بمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المعقود في الدوحة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وباعتماد المؤتمر إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية،

١ - **تعرب عن عميق امتنانها** لدولة قطر لاستضافتها مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري وتوفيرها كل الدعم اللازم له؛

٢ - **تقرر** إقرار إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المرفق بهذا القرار.

151208 151208 08-64855 (A)

المرفق

إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري

مقدمة

إعادة تأكيد أهداف والتزامات توافق آراء مونتيري

١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات والممثلين الرفيعي المستوى، وقد اجتمعنا في الدوحة، قطر، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بعد مرور سبع سنوات تقريبا على انعقاد المؤتمر التاريخي الدولي لتمويل التنمية[(١)] في مونتيري، المكسيك، نؤكد من جديد تصميمنا على اتخاذ إجراءات فعلية لتنفيذ توافق آراء مونتيري والتصدي لتحديات تمويل التنمية بروح من الشراكة والتضامن العالميين. ونتعهد من جديد بالقضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، وتعزيز التنمية المستدامة، بينما نمضي قدما على طريق إقامة نظام اقتصادي عالمي يتسم بالعدل والشمول الكاملين.

٢ - إننا نعيد تأكيد توافق آراء مونتيري[(٢)] بتمامه وكماله وبنهجه الكليّ، ونقر بما لتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية والاستخدام الفعّال لتلك الموارد من أهمية أساسية بالنسبة للشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك دعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتَّفق عليها دوليا، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية. ونؤكد من جديد أيضا أهمية الحرية والسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان كافة، بما فيها الحق في التنمية، وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين والالتزام العام بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية من أجل التنمية، على نحو ما نص عليه توافق آراء مونتيري. ونكرر التأكيد على أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية وعلى أنه ليس من المغالاة التشديد على دور السياسات الوطنية والموارد المحلية والاستراتيجيات الإنمائية. وفي الوقت نفسه، أضحت الاقتصادات المحلية الآن جزءا من نسيج النظام الاقتصادي العالمي، ويمكن في جملة أمور أن يساعد الاستخدام الفعال لفرص التجارة والاستثمار، البلدان على مكافحة الفقر. ويلزم تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية لدعم الجهود الإنمائية الوطنية.

---

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7).

(٢) المرجع نفسه، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

٣ - ونقر بأن السياق الاقتصادي الدولي قد شهد تغيرات عميقة منذ أن اجتمعنا في مونتيري. وقد أُحرز تقدم في بعض المجالات، لكن نطاق عدم المساواة اتسع. ونحن نرحب بالزيادة الكبيرة منذ عام ٢٠٠٢ في التدفقات العامة والخاصة مما أسهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في معظم البلدان النامية وانخفاض معدلات الفقر في العالم. لكننا نعرب عن بالغ قلقنا من أن المجتمع الدولي يواجه الآن تحديا يتمثل في الوقع الحاد على التنمية الناجم عن الأزمات والتحديات العالمية المتعددة والمترابطة مثل تزايد انعدام الأمن الغذائي، وتقلب أسعار الطاقة والسلع الأساسية وتغير المناخ ووجود أزمة مالية عالمية، إضافة إلى عدم إحراز نتائج حتى الآن في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفقدان الثقة في النظام الاقتصادي الدولي. وإذ نقر باستجابة المجتمع الدولي لهذه الأزمات والتحديات حتى الآن بأنشطة من قبيل مؤتمر قمة روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، المعقود في روما في الفترة من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ومؤتمر القمة الأخير بشأن الأسواق المالية والاقتصاد العالمي، المعقود في واشنطن العاصمة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، فإننا مصممون على اتخاذ إجراءات ومبادرات فورية وحاسمة للتغلب على جميع هذه العقبات والتحديات من خلال تحقيق تنمية محورها البشر ووضع تدابير هامة لتنفيذ توافق آراء مونتيري على نحو كامل وفعال وفي الوقت المحدد.

٤ - ونشير إلى أن المساواة بين الجنسين حق أساسي من حقوق الإنسان، وقيمة أساسية وقضية من قضايا العدالة الاجتماعية؛ وهي عنصر أساسي من عناصر النمو الاقتصادي والحد من الفقر، والاستدامة البيئية، وفعالية التنمية. ونكرر التأكيد على الحاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني عند صياغة وتنفيذ السياسات الإنمائية، بما فيها سياسات تمويل التنمية وتخصيص الموارد لهذا الغرض. ونلتزم ببذل المزيد من الجهود في سبيل الوفاء بتعهداتنا بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٥ - إن شبح الإرهاب لا يزال يلاحقنا، وهو آخذ في الازدياد. وهذا أمر له آثاره الخطيرة على التنمية الاقتصادية والتلاحم الاجتماعي، إلى جانب ما يخلفه من بؤس بشري مريع. وإننا نعقد العزم على العمل معا أكثر من أي وقت مضى من أجل مواجهة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

٦ - ونعيد التأكيد على الإعلان السياسي بشأن ”الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا: حالة تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بها والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قدما من أجل الوفاء بها“[(٣)]، الذي اعتمده الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعقود في

(٣) القرار ١/٦٣.

٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ونعيد كذلك تأكيد التزامنا بتوفير الدعم اللازم لتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وتعزيز هذا الالتزام، ونشدد على أن القضاء على الفقر، لا سيما في أفريقيا، هو التحدي الأكبر الذي يواجهه العالم اليوم. ونؤكد على أهمية دفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام على نطاق واسع باعتباره أمرا حيويا لإلحاق أفريقيا بركب الاقتصاد العالمي. ونعيد تأكيد التزام جميع الدول بإنشاء آلية رصد لمتابعة جميع الالتزامات المتصلة بتنمية أفريقيا على نحو ما جاء في الإعلان السياسي بشأن ''الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا''. وينبغي بالنسبة لجميع الالتزامات المعقودة لصالح أفريقيا ومن قِبلها أن ينفذها فعليا ويتابعها على النحو المناسب كل من المجتمع الدولي وأفريقيا ذاتها. وإننا نؤكد على الحاجة الملحة إلى معالجة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا على أساس شراكة متكافئة الأطراف.

٧ - وإننا نرحب بقرار عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا على مستوى رفيع عام ٢٠١١.

تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

٨ - في السنوات التي أعقبت مؤتمر مونتيري، حقق عدد من البلدان النامية تقدما ملموسا في تنفيذ السياسات الإنمائية في المجالات الرئيسية لأطرها الاقتصادية، مما أسهم في كثير من الأحيان في زيادة تعبئة الموارد المحلية ورفع مستويات النمو الاقتصادي. وسنواصل مسيرة هذا التقدم بتشجيع نمو شامل ومنصف، والقضاء على الفقر، والسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة من حيث أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبكفالة تهيئة البيئة المواتية اللازمة لتعبئة الموارد العامة والخاصة وتوسيع نطاق الاستثمارات المنتجة. ومن الضروري بذل مزيد من الجهود لدعم تهيئة وإدامة بيئة مواتية عن طريق إجراءات وطنية ودولية مناسبة.

٩ - ونؤكد من جديد أن الملكية والريادة الوطنيتين للاستراتيجيات الإنمائية والحوكمة الرشيدة مهمتان لفعالية تعبئة الموارد المالية المحلية وحفز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، ينبغي أن نراعي اختلاف الخصائص والسمات التي يتميز بها كل بلد.

١٠ - ونقر بأن وجود قطاع خاص جيد الأداء ومسؤول من الناحية الاجتماعية يتسم بالحيوية والشمول يشكل أداة قيِّمة لتوليد النمو الاقتصادي والحد من الفقر. ولحفز تنمية القطاع الخاص، سنعمل على تهيئة بيئة مواتية تيسر قيام الجميع بتنظيم المشاريع وممارسة الأعمال التجارية، بمن في ذلك النساء والفقراء والضعفاء. وينبغي للمجتمع الدولي والحكومات الوطنية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية مواصلة دعم هذه الجهود.

١١ - وسنواصل العمل على اتباع السياسات والأطر التنظيمية المناسبة على الصعيد الوطني وبطريقة تتسق مع القوانين الوطنية من أجل تشجيع المبادرات العامة والخاصة، بما في ذلك على الصعيد المحلي، وتعزيز قطاع أعمال حيوي وجيد الأداء، مع القيام في الوقت نفسه بتحسين نمو الدخل وتوزيعه، وزيادة الإنتاجية، وتمكين المرأة، وحماية حقوق العمل والبيئة. وإننا نقر بأن الدور المناسب الذي تضطلع به الحكومة في اقتصادات السوق يختلف من بلد إلى آخر.

١٢ - وتظل التنمية البشرية أولوية أساسية، والموارد البشرية هي أثمن الأصول التي تمتلكها البلدان وأعلاها قيمة. ومن المهم للغاية تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع[٤]. وسنواصل الاستثمار في رأس المال البشري لوضع سياسات اجتماعية شاملة، في مجالات منها الصحة والتعليم، وفقا للاستراتيجيات الوطنية. ومن المهم أيضا توفير الخدمات المالية والائتمانية وسبل الحصول عليها للجميع. وقد بدأت هذه التسهيلات تؤتي ثمارها، لكن من الضروري زيادة الجهود المدعومة من المجتمع الدولي، حسب الاقتضاء. ونشدد على أهمية حفز صناعات محلية داعمة متنوعة تسهم في إيجاد العمالة المنتجة وتعزيز المجتمعات المحلية. وسنسعى إلى كفالة إيجاد نظم ضمان اجتماعي توفر الحماية للضعفاء على وجه الخصوص.

١٣ - وللمضي قدما نحو تحقيق أهداف توافق آراء مونتيري، من الضروري وضع سياسات تربط بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية من أجل الحد من التفاوتات داخل البلدان وفيما بينها وكفالة استفادة الفقراء والفئات الضعيفة من النمو الاقتصادي والتنمية. ومن الضروري اتخاذ تدابير ترمي إلى إدماج الفقراء في الأنشطة المنتجة، والاستثمار في تنمية مهارات العمل لديهم وتيسير دخولهم إلى سوق العمل. وفي هذا الصدد، يلزم بذل جهود أكبر لتعبئة مزيد من الموارد، حسب الاقتضاء، من أجل توفير سبل استفادة الجميع من البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية والخدمات الاجتماعية الشاملة، بالإضافة إلى بناء القدرات، والعناية الخاصة بالنساء والأطفال والمسنين وذوي الإعاقة بهدف تحسين حمايتهم الاجتماعية.

١٤ - إن تزايد الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية في عالم آخذ في العولمة وظهور نظم للعلاقات الاقتصادية الدولية تستند إلى قواعد جعلا مجال العمل على صعيد السياسات الاقتصادية الوطنية، أي نطاق السياسات الداخلية، وبخاصة في مجالات التجارة والاستثمار

---

(٤) إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة منصفة؛ انظر، في جملة أمور، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٧/٢.

والتنمية الدولية، كثيرا ما يتحدد في الوقت الراهن بالنظم والالتزامات الدولية واعتبارات السوق العالمية. وإن من واجب كل حكومة المفاضلة بين منافع قبول القواعد والالتزامات الدولية والقيود التي يفرضها ضيق مجال العمل على صعيد السياسات.

١٥ - ونؤكد مجددا على أن سياسات الاقتصاد الكلي ينبغي أن تهدف إلى الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وعمالة كاملة، وإلى القضاء على الفقر، وإبقاء معدلات التضخم منخفضة ومستقرة، وأن تسعى إلى الحد من اختلالات التوازن على الصعيدين الداخلي والخارجي، لكفالة استفادة الجميع من منافع النمو، ولا سيما الفقراء. وينبغي لها أيضا أن تعطي أولوية عالية لتجنب التقلبات الاقتصادية المفاجئة التي تؤثر سلبا على توزيع الدخل وتخصيص الموارد. وفي هذا السياق، ينبغي توسيع نطاق السياسات المناسبة غير المسايرة للتقلبات الدورية من أجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والمالي. ويمكن أن يؤدي الاستثمار العام، الذي يتمشى مع الاستدامة المالية المتوسطة والطويلة الأجل، دورا استباقيا، وأن يشجع وجود دورة استثمار مثمرة.

١٦ - وسنواصل القيام بالإصلاح المالي، بما فيه الإصلاح الضريبي، الذي له أهمية أساسية بالنسبة لتعزيز سياسات الاقتصاد الكلي وتعبئة الموارد العامة المحلية. وسنواصل أيضا تحسين العمليات المتعلقة بالميزانية، وتعزيز شفافية إدارة المالية العامة وترشيد النفقات. وسنكثف الجهود المبذولة لزيادة عائدات الضرائب من خلال تحديث النظم الضريبية، وزيادة كفاءة جباية الضرائب، وتوسيع القاعدة الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي على نحو فعال. وسنبذل هذه الجهود لتحقيق هدف شامل هو جعل النظم الضريبية أكثر مراعاة لمصالح الفقراء. ولئن كان كل بلد مسؤولا عن وضع نظامه الضريبي، فمن المهم دعم الجهود الوطنية في هذه المجالات عن طريق تعزيز المساعدة التقنية والنهوض بالتعاون الدولي والمشاركة في معالجة المسائل الضريبية على الصعيد الدولي، بما في ذلك في مجال الازدواج الضريبي. وفي هذا الصدد، نسلم بضرورة مواصلة تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية، ونطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي النظر في توطيد الترتيبات المؤسسية، بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة للخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية.

١٧ - إن إنشاء قطاع مالي سليم وعريض القاعدة أساسيٌّ لتعبئة الموارد المالية المحلية وينبغي أن يكون عنصرا هاما في استراتيجيات التنمية الوطنية. وسنبذل ما في وسعنا لإيجاد نظم مالية متسمة بالتنوع وحسن التنظيم والشمول تساعد على زيادة المدخرات وتوجيهها نحو مشاريع تحقق النمو. وسنعمل، حسب الاقتضاء، على مواصلة تحسين آليات الإشراف والتنظيم لزيادة الشفافية والمساءلة في القطاع المالي. وسنسعى إلى زيادة العرض المحلي من رأس المال الطويل

الأجل والعمل على تنمية أسواق رأس المال المحلية، بما في ذلك عن طريق المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية.

١٨ - ولتحقيق تنمية منصفة وتعزيز اقتصاد يتسم بالحيوية، لا بد من توافر هيكل أساسي مالي يتيح حصول المشاريع التجارية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المستدامة، مع التركيز بصفة خاصة على النساء وسكان المناطق الريفية والفقراء. وسنعمل على ضمان وصول منافع النمو إلى جميع الناس بتمكين الأفراد والمجتمعات المحلية، وبتحسين سبل الوصول إلى الخدمات في مجالي التمويل والائتمان. ونحن نسلّم بأن التمويل البالغ الصغر، بما في ذلك الائتمان البالغ الصغر، قد أثبت فعاليته في إيجاد فرص العمل الحر المنتج، وهو أمر يمكن أن يساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وبالرغم من إحراز بعض التقدم، هناك طلب واسع النطاق على التمويل البالغ الصغر. ونشدد على ضرورة دعم جهود البلدان النامية بصورة مناسبة ومنسقة، في مجالات تشمل بناء قدراتها المتعلقة بالتمويل البالغ الصغر، بما في ذلك المؤسسات المعنية بهذا التمويل.

١٩ - والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصران لا غنى عنهما لتحقيق التنمية المنصفة والفعالة وتعزيز اقتصاد يتسم بالحيوية. ونحن نعيد تأكيد التزامنا بالقضاء على التمييز الجنساني بجميع أشكاله، بما في ذلك في أسواق العمل والأسواق المالية، وكذلك في مجالات أخرى من بينها حيازة الأصول وحقوق الملكية. وسنعزز حقوق المرأة، بما في ذلك تمكينها من الناحية الاقتصادية، وسنعمم بفعالية مراعاة المنظور الجنساني في الإصلاحات القانونية، وخدمات دعم الأعمال التجارية، والبرامج الاقتصادية، وسنتيح للمرأة إمكانية الوصول بالكامل وعلى قدم المساواة إلى الموارد الاقتصادية. وسنقوم كذلك بتشجيع وتدعيم بناء قدرات العناصر الفاعلة الحكومية وغيرها في مجال إدارة الشؤون العامة بأسلوب يستجيب لاحتياجات الجنسين، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، عملية الميزنة المراعية للمنظور الجنساني.

٢٠ - ويشكل هروب رأس المال، أينما حدث، عقبة رئيسية أمام تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية. وسنكثف الجهود الوطنية والمتعددة الأطراف من أجل التصدي لمختلف العوامل التي تسهم فيه. ومن الأهمية بمكان معالجة مشكلة التدفقات المالية غير المشروعة، وبخاصة غسل الأموال. وينبغي تنفيذ تدابير إضافية لمنع تحويل الأصول المسروقة إلى الخارج والمساعدة على استردادها وإعادتها، وبخاصة إلى بلدانها الأصلية، تمشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[٥]، وكذلك لمنع تدفقات رأس المال للأغراض الإجرامية. وننوه بالجهود التي يبذلها

(٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٤٧، الرقم ٤٢١٤٦.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومجموعة البنك الدولي من خلال مبادرة استرداد الأصول المسروقة وغيرها من المبادرات المناسبة. وفي هذا الصدد، نحث جميع الدول التي لم تنظر بعد في الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب على أن تفعل ذلك على سبيل الأولوية، وندعو إلى زيادة التعاون لتحقيق الهدف ذاته.

٢١ - وما يجري حاليا من مكافحة للفساد على جميع المستويات إنما يشكل إحدى الأولويات المطروحة. ويختلف التقدم المحرز منذ عام ٢٠٠٢ من بلد لآخر. ويؤثر الفساد على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وعلى القطاعين العام والخاص. ولذلك فنحن مصممون على اتخاذ خطوات عاجلة وحازمة لمواصلة مكافحة الفساد بجميع مظاهره من أجل تذليل العقبات التي تحول دون تعبئة الموارد وتخصيصها بفعالية، وتلافي تحويل الموارد بعيدا عن الأنشطة الحيوية بالنسبة للتنمية. وهذا يتطلب وجود مؤسسات قوية على جميع المستويات، ومن ذلك على وجه الخصوص النظم القانونية والقضائية الفعالة وزيادة الشفافية. ونرحب بزيادة التزام الدول الأعضاء التي صدَّقت بالفعل على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أو انضمت إليها، ونحثّ، في هذا الصدد، جميع الدول الأعضاء التي لم تصدِّق بعد على الاتفاقية أو تنضم إليها على أن تنظر في القيام بذلك. ونهيب بجميع الدول الأطراف أن تنفِّذ الاتفاقية بالكامل دون إبطاء وأن تتعاون في وضع آلية لمتابعة تنفيذ الاتفاقية.

٢٢ - وفي حين أن توخي المرونة الاقتصادية أمر له أهميته بالنسبة لجميع البلدان، فإنه يتطلب بذل جهود دؤوبة وأكثر تضافرا في الاقتصادات الصغيرة والضعيفة. وهذه الجهود الوطنية بحاجة إلى أن يعزِّزها دعم دولي لبناء القدرات، بوسائل منها تقديم المساعدة المالية والتقنية والأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية وفقا للاستراتيجيات والأولويات الإنمائية الوطنية. وبالنسبة لسياسات التعاون الإنمائي، سنولي اهتماما خاصا لجهود أفريقيا وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية واحتياجاتها الخاصة. وبالمثل، هناك حاجة إلى إيلاء اهتمام خاص ومستمر لدعم البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع في جهودها الرامية إلى إعادة البناء وتحقيق التنمية.

تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي والتدفقات الخاصة الأخرى

٢٣ - إننا نسلّم بأن تدفقات رأس المال الدولي الخاص، ولا سيما الاستثمار المباشر الأجنبي، عناصر حيوية مكملة للجهود الإنمائية الوطنية والدولية. ونرحب بالزيادة في تدفقات رأس المال الدولي الخاص إلى البلدان النامية منذ مؤتمر مونتيري، وبمظاهر التحسن في بيئة المشاريع التجارية التي ساعدت على تشجيع ذلك. ومع ذلك، نحيط علماً مع القلق بأن

عددا كبيرا من البلدان النامية لم يشهد ارتفاعا في تدفقات رأس المال الدولي الخاص. وسنسعى إلى تعزيز هذه التدفقات لدعم التنمية. وفي هذا السياق، سنكثف الجهود الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لمساعدة البلدان النامية على التغلب على القيود الهيكلية أو غيرها من القيود التي تحد من جاذبيتها في الوقت الراهن كوجهة لرأس المال الخاص والاستثمار المباشر الأجنبي. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نسلم بالحاجة على وجه الخصوص إلى مساعدة البلدان التي كانت في وضع غير موات لاجتذاب تلك التدفقات، ومنها عدد من البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الخارجة من نزاعات أو المتعافية من كوارث طبيعية. ويمكن أن تشمل هذه الجهود تقديم المساعدة التقنية والمالية وغير ذلك من أشكال المساعدة، وتشجيع الشراكات وتوطيدها، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وترتيبات التعاون على جميع المستويات.

٢٤ - وسنعزز الجهود الرامية إلى حشد الاستثمارات من جميع المصادر في مجالات الموارد البشرية والنقل والطاقة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وفي سائر البنى التحتية المادية والبيئية والمؤسسية والاجتماعية التي تساعد في تدعيم بيئة المشاريع التجارية، وتعزيز القدرة على المنافسة، وتوسيع التجارة في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ونسلم بالحاجة إلى شركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف لتقديم المساعدة التقنية وتبادل أفضل الممارسات ذات الصلة بهذه الجهود. ويمكن الاستفادة من البرامج والآليات والأدوات المتاحة لوكالات التنمية المتعددة الأطراف والجهات المانحة الثنائية في تشجيع الاستثمارات التجارية، بطرق منها المساهمة في التخفيف من بعض المخاطر التي يواجهها المستثمرون من القطاع الخاص في القطاعات الحيوية في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ويمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من الآليات، من قبيل الضمانات والشراكات بين القطاعين العام والخاص، أن تؤدي دورا حفّازا في تعبئة التدفقات الخاصة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية أن تواصل استكشاف طرائق مبتكرة مع البلدان النامية، بما في ذلك البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بغية تيسير الزيادة في تدفقات رأس المال الخاص إلى هذه البلدان.

٢٥ - وقد أظهرت التجربة أن توفير بيئة استثمار تمكينية على الصعيدين المحلي والدولي أمر أساسي لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي. ويتعين على البلدان مواصلة جهودها لتحقيق بيئة استثمار تتسم بالشفافية والاستقرار وقابلية التنبؤ، مع آلية مناسبة لتنفيذ العقود واحترام حقوق الملكية. وسنواصل وضع قواعد تنظيمية مناسبة وشفافة على الصعيدين

الوطني والدولي. وينبغي تعزيز الجهود لرفع مستوى المهارات والقدرات التقنية للموارد البشرية، وتحسين مدى توافر التمويل للمشاريع، وتيسير إنشاء آليات استشارية مشتركة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. ويمكن لمعاهدات الاستثمار الثنائية أن تشجع التدفقات الخاصة بزيادة استقرار البيئة القانونية وإمكانية التنبؤ بها لدى المستثمرين. ومن المهم أن تراعي معاهدات الاستثمار الثنائية، والمعاهدات المتعلقة بالضرائب، وغير ذلك من التدابير الضريبية الرامية إلى تسهيل الاستثمارات الأجنبية، التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف، ويشمل ذلك الصعيد الإقليمي. وإننا نسلّم بأهمية دعم عملية بناء القدرات في البلدان النامية قصد تحسين قدراتها على التفاوض بشأن اتفاقات الاستثمار ذات المنفعة المتبادلة. ومن المهم تشجيع الممارسات الضريبية الجيدة وتفادي الممارسات غير الملائمة.

٢٦ - ولتكملة الجهود الوطنية، من الضروري أن تقوم المؤسسات الدولية والإقليمية المعنية، وكذلك المؤسسات المختصة في بلدان المصدر بزيادة ما تقدمه من دعم للاستثمار الأجنبي الخاص في مجال تطوير الهياكل الأساسية وغيره من المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك المشاريع الرامية إلى تضييق الفجوة الرقمية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم تقديم ائتمانات التصدير، وتوفير التمويل المشترك، ورأس مال المشاريع، وغير ذلك من صكوك الإقراض، وضمانات المخاطرة، واستغلال موارد المساعدات، والمعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار، وخدمات تطوير الأعمال التجارية، ومنتديات تيسير الاتصالات بين أصحاب الأعمال التجارية والتعاون بين شركات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، إضافة إلى تمويل دراسات الجدوى. وتمثل إقامة الشراكات بين المؤسسات أداة قوية من أدوات نقل التكنولوجيا ونشرها. وفي هذا الخصوص، من المستصوب تعزيز المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية. وينبغي أيضا وضع تدابير إضافية تتعلق ببلدان المنشأ من أجل تشجيع وتيسير التدفقات الاستثمارية إلى البلدان النامية.

٢٧ - وإننا نسلّم بأنه ينبغي تحقيق أقصى أثر إنمائي للاستثمار المباشر الأجنبي. ونسلم كذلك بأن نقل التكنولوجيا والمهارات التجارية قناة رئيسية يمكن للاستثمار المباشر الأجنبي أن يؤثر من خلالها تأثيرا إيجابيا في التنمية. وسنعزز الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تحقيق أقصى قدر من الترابط مع أنشطة الإنتاج المحلية، بما يعزز نقل التكنولوجيا، ويخلق فرصا لتدريب القوة العاملة المحلية، بما فيها النساء والشباب. ومن المهم أيضا سنّ وإعمال ما يلزم من قوانين وأنظمة متعلقة بالعمل وحماية البيئة ومكافحة الفساد، وفقا للالتزامات المقطوعة في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بهذا المجال. ونرحب بالجهود

المبذولة لتشجيع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والحوكمة الرشيدة للمؤسسات. وفي هذا الصدد، نشجع الأعمال المضطلع بها على الصعيد الوطني ومن جانب الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وتعزيز الأطر المتفق عليها دوليا والمتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، من قبيل الإعلان الثلاثي للمبادئ الصادر عن منظمة العمل الدولية. ونؤكد من جديد أن لكل دولة سيادة دائمة كاملة تمارسها بحرية على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية. ونؤيد التدابير الرامية إلى تعزيز الشفافية والمساءلة بالنسبة لجميع الشركات، مع مراعاة المبادئ الأساسية للقوانين المحلية. ونحيط علما بالمبادرات الطوعية المتخذة بهذا الشأن، بما فيها مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

٢٨ - ونحن ندرك أن الانطباع السائد عن الظروف والآفاق الاقتصادية الراهنة في بلد ما، يؤثر في التدفقات المالية الدولية الخاصة التي يجتذبها ذلك البلد. ويُعدّ تقديم معلومات موضوعية وجيدة من جميع المصادر، بما في ذلك الكيانات الخاصة والعامة، مثل الوكالات الإحصائية الوطنية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظومة الأمم المتحدة ومستشاري الاستثمار ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية أمرا حيويا بالنسبة لاتخاذ المستثمرين المحتملين المحليين والأجانب على حد سواء قرارات مستنيرة. وسنواصل تعزيز الأساليب المتبعة، بوسائل منها الجهود التي يبذلها البلد نفسه ومنظومة الأمم المتحدة والوكالات المتعددة الأطراف المعنية، لتعزيز وتحسين مستوى وموضوعية المعلومات المتعلقة بالوضع الاقتصادي لبلد ما وبآفاقه الاقتصادية.

٢٩ - وقد أصبحت التحويلات موارد مالية خاصة مهمة بالنسبة للأسر المعيشية في البلدان الأصلية للمهاجرين. ولا يمكن أن تعتبر التحويلات بديلا عن الاستثمار المباشر الأجنبي أو المساعدة الإنمائية الرسمية أو تخفيف عبء الدَّين أو أي مصادر عامة أخرى لتمويل التنمية. فهي عادة أجور تحوّل إلى الأسر، لتُستخدم أساسا في تلبية جزء من احتياجات الأسر المتلقية. وطريقة التصرف فيها أو تخصيصها هي مسألة اختيار فردي. وحصة كبيرة من دخول المهاجرين تُنفق في بلدان المقصد وتشكل حافزا مهما للطلب المحلي في اقتصادات تلك البلدان. وفي هذا الصدد، سنعزز التدابير القائمة لخفض تكاليف المعاملات المتعلقة بالتحويلات بزيادة التعاون بين البلدان المرسل منها والبلدان المتلقية وتهيئة فرص للاستثمارات الموجهة صوب التنمية.

التجارة الدولية كمحرّك للتنمية

٣٠ - إننا نؤكد من جديد أن التجارة الدولية محرك للتنمية والنمو الاقتصادي المطرد. ونؤكد من جديد أيضا أن اعتماد نظام تجاري شامل وقائم على قواعد، ومنفتح وغير تمييزي

ومنصف ومتعدد الأطراف، وتحرير التجارة تحريرا فعّالا، يمكن أن يحفزا التنمية إلى حد كبير في جميع أنحاء العالم مما يفيد البلدان في جميع مراحل التنمية. ومن بواعث تشجيعنا أن التجارة الدولية، وبخاصة تجارة البلدان النامية كمجموعة، تتسع بوتيرة سريعة في العقد الحالي. فقد أصبحت التجارة فيما بين البلدان النامية من أكثر العناصر دينامية على صعيد التجارة العالمية. ومع ذلك، فإن كثيرا من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، ظلت على هامش هذه التطورات ومن الضروري تعزيز قدرتها في مجال التجارة ليتسنى لها أن تستغل بمزيد من الفعالية الطاقات الكامنة التي تنطوي عليها التجارة لدعم تنميتها. ونؤكد من جديد أيضا التزامنا بتحرير التجارة تحريرا فعالا وبكفالة أن تقوم التجارة بدورها كاملا في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير العمالة والتنمية للجميع. ونذكّر بالتزامنا في توافق آراء مونتيري بقرارات منظمة التجارة العالمية أن تجعل احتياجات ومصالح البلدان النامية في صلب برنامج عملها، والتزامنا بتنفيذ توصياتها.

٣١ - إن وجود نظام للتجارة متعدد الأطراف يعمل على نحو جيد يمكن أن يعود بفوائد على الجميع ويمكن أن يسهم في تعزيز اندماج البلدان النامية في النظام، ولا سيما أقل البلدان نموا. ونكرر الإعراب عن عزمنا الملح على كفالة استجابة الجهود الجارية لتحسين أداء النظام التجاري المتعدد الأطراف لاحتياجات ومصالح جميع البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا بشكل أفضل. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في وقت نال فيه منا جميعا الأثر الشامل للأزمة المالية. وندعو إلى تنفيذ الإعلان الوزاري الصادر عن منظمة التجارة العالمية والمعتمد في مؤتمرها الوزاري السادس المعقود في هونغ كونغ، الصين بشأن الأهمية المحورية للبعد الإنمائي في كل جانب من جوانب برنامج عمل خطة الدوحة الإنمائية والتزامه بجعل هذا البعد حقيقة ملموسة. ونحن نشدد على أن تحقيق أقصى قدر من فوائد تحرير التجارة الدولية والتقليل من تكاليفه إلى أدنى حد أمر يتطلب سياسات إنمائية المنحى ومتسقة على جميع المستويات.

٣٢ - ويساورنا قلق شديد لعدم تحقيق الجولة المتعلقة بخطة الدوحة الإنمائية من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لأية نتائج، على الرغم مما بذل من جهود كبيرة. ومن شأن النجاح في تحقيق نتائج أن يدعم توسيع نطاق صادرات البلدان النامية وتعزيز إمكانات قيام التجارة بدورها الواجب كمحرك للنمو والتنمية وزيادة الفرص المتاحة للبلدان النامية كي تستفيد من التجارة في دعم التنمية. ومن المهم إحراز تقدم في المجالات الرئيسية من خطة الدوحة الإنمائية، ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية مثل المجالات المبينة في الفقرة ٢٨ من توافق آراء مونتيري، مع التأكيد مجددا على أهمية المعاملة الخاصة والتفاضلية المشار إليها في الفقرة المذكورة. ولتحقيق هذه الغاية، لا بد من توافر المرونة والإرادة السياسية. ونحن

نرحب بالالتزامات المعقودة مؤخرا بشأن التجارة والأهمية الحاسمة لنبذ الممارسات الحمائية وعدم الانغلاق في أوقات عدم الاستقرار المالي، لا سيما وأن ذلك قد يؤثر على البلدان النامية بصفة خاصة. وعلى هذا الأساس، سنسارع إلى السعي من جديد إلى التوصل إلى اتفاق قبل نهاية السنة بشأن الطرائق التي تؤدي إلى اختتام ناجح وسريع لخطة الدوحة الإنمائية لمنظمة التجارة العالمية يتمخض عن نتائج طموحة ومتوازنة وإنمائية المنحى.

٣٣ - ونسلّم بأن الوتيرة المثلى لتحرير التجارة وتسلسله يتوقفان على الظروف المحددة لكل بلد، وبأن كل بلد سيتخذ قراره الخاص استنادا إلى تقييمه الخاص للتكاليف والمنافع. وتحرير التجارة يجب أن تكمِّله إجراءات واستراتيجيات ملائمة على الصعيد الوطني من أجل زيادة القدرات الإنتاجية، وتنمية الموارد البشرية والهياكل الأساسية الرئيسية، واستيعاب التكنولوجيا وإرساء شبكات الأمان الاجتماعي الكافية. وتحقيق الأثر الإيجابي لتحرير التجارة على البلدان النامية سيتوقف أيضا إلى حد بعيد على الدعم الدولي للتدابير المذكورة أعلاه وعلى اتخاذ الإجراءات للتصدي للسياسات والممارسات التي تشوه التجارة.

٣٤ - ونحن نقرّ بالتحديات الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نموا في الاندماج على نحو مفيد في النظام التجاري الدولي. ونسلّم بأن أقل البلدان نموا تحتاج إلى تدابير خاصة ودعم دولي لكي تستفيد من التجارة العالمية بصورة كاملة، ولكي تتكيّف مع الاقتصاد العالمي وتندمج فيه على نحو مفيد. ونرحب بالقرار المتخذ في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية المعقود في هونغ كونغ في الفترة من ١٣ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بشأن تحسين سبل وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق، كما هو مبين في القرار ومرفقه[٦]، وندعو إلى تنفيذه تنفيذا تاما. ونرحب أيضا بالإجراءات التي اتخذها بعض فرادى البلدان منذ مونتيري لتحقيق الهدف المتمثل في إتاحة الوصول التام لأي بلد من أقل البلدان نموا إلى الأسواق بلا رسوم ولا حصص، ونهيب بالبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى التي تعلن أن بمقدورها اتخاذ خطوات لتحقيق هذا الهدف أن تقوم بذلك. وسنعزز أيضا الجهود الرامية إلى تلبية طلبات أقل البلدان نموا للحصول على المساعدة التقنية، وذلك لتمكينها من المشاركة بمزيد من الفعالية في النظام التجاري المتعدد الأطراف بسبل منها تفعيل الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وتزويدها بالدعم لكي تتمكن من المشاركة بفعالية في المفاوضات التجارية الدولية.

٣٥ - ونحن نقرّ أيضا بالتحديات الخاصة التي قد تواجهها البلدان النامية الأخرى، بما فيها الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، في تحقيق الاستفادة التامة من النظام التجاري المتعدد

(٦) انظر WT/MIN(05)/DEC، الفقرة ٤٧ والمرفق واو.

الأطراف. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب وتقديم الدعم اللازم لهذه البلدان تيسيرا لمشاركتها في الاقتصاد العالمي على نحو فعال. وفي هذا الصدد، نشجع على المضي قدما في تنفيذ برنامج عمل منظمة التجارة العالمية، بشأن الاقتصادات الصغيرة، كما دعا إلى ذلك إعلان الدوحة الوزاري[٧].

٣٦ - والمعونة لصالح التجارة عنصر هام من التدابير التي ستساعد البلدان النامية على اغتنام الفرص التي يتيحها النظام التجاري الدولي وتتيحها نتائج جولة الدوحة والاتفاقات التجارية الإقليمية. وينبغي أن يكون من الأهداف الحاسمة للمعونة لصالح التجارة تعزيز القدرات التجارية والقدرة على المنافسة دوليا مع كفالة الملكية الوطنية والتوافق مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لفرادى البلدان النامية. والمعونة لصالح التجارة ينبغي أن تهدف إلى مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، فيما يتصل بالسياسات والأنظمة التجارية؛ وتنمية التجارة؛ وبناء القدرات الإنتاجية؛ والهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة؛ والتكيف المتصل بالتجارة وغير ذلك من الاحتياجات المتصلة بالتجارة. بيد أن المعونة لصالح التجارة عنصر مكمّل، لا بديل، لخروج خطة الدوحة الإنمائية، وأي مفاوضات تجارية أخرى، بنتائج ناجحة. ويتطلب نجاح البرامج المندرجة ضمن مبادرة المعونة لصالح التجارة بذل الشركاء المعنيين لجهود مشتركة. وينبغي لفرادى المانحين الوفاء في المواعيد المقرّرة بكامل التزاماتهم المتصلة بالمعونة لصالح التجارة. ومن المهم أيضا أن تكون احتياجات البلدان المتلقية وأولوياتها فيما يتصل بالمعونة لصالح التجارة مندمجة ومنعكسة بالكامل في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الخاصة بتلك البلدان. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الولايات المتصلة بهذا المجال أن تواصل مساعدة البلدان النامية على بناء قدراتها الإنتاجية المتصلة بالتجارة.

٣٧ - ومن الأهداف الرئيسية توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، بما في ذلك المشاركة في أي جولة من جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفي المفاوضات المتعلقة بخطة الدوحة الإنمائية التي تجري تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، وإكساب هذه المشاركة الفعالية. ونشير إلى التقدم المحرز في هذا المجال منذ مؤتمر مونتيري كما يتضح من البلدان التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية والبلدان التي بدأت حديثا عملية الانضمام إلى المنظمة والبلدان التي أحرزت تقدما نحو الانضمام إليها خلال الأعوام الستة الماضية. ونرحب بإحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد. ونعيد أيضا تأكيد التزامنا في مونتيري تسهيل انضمام جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، وكذلك

(٧) انظر WT/MIN(01)/DEC/1، الفقرة ٣٥؛ و WT/L/447.

البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، إلى منظمة التجارة العالمية بناء على طلبها. وفي هذا الصدد، نحيط علما بقرار الاجتماع الوزاري السادس لمنظمة التجارة الدولية إعطاء الأولوية لعمليات الانضمام الجارية بغية الانتهاء منها بأسرع ما يمكن وعلى نحو سلس قدر المستطاع.

٣٨ - ونقرّ بأن التكامل الإقليمي والاتفاقات الثنائية للتعاون التجاري والاقتصادي من الأدوات الهامة لتوسيع التجارة والاستثمار. وينبغي أن نواصل كفالة جعل هذه الاتفاقات تعزز التنمية الطويلة الأجل وأهداف منظمة التجارة العالمية، وتكمل النظام التجاري المتعدد الأطراف. والدعم الدولي للتعاون في مجال التجارة والمجالات الأخرى المتصلة بها يمكن أن يشكّل عنصرا حفّازا لتعزيز وترسيخ التكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ونشدد على أهمية زيادة الدعم المقدّم إلى مبادرات التجارة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في المجالات المتصلة بالتجارة بوسائل منها التعاون الثلاثي، وذلك بما يتمشى وقواعد منظمة التجارة العالمية.

٣٩ - ونرحّب بالعمل الذي تضطلع به حاليا المؤسسات الدولية التي تساعد البلدان النامية على تحقيق فوائد تحرير التجارة، ولا سيما الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية، ونشجّعها على مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تسهيل التجارة مما يحقّق النمو الاقتصادي والتنمية. وفي هذا السياق، نرحب بنتائج الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، المعقودة في أكرا خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، ونؤكد من جديد دور الأونكتاد في التجارة والتنمية.

تعزيز التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية

٤٠ - إننا نسلِّم بما للأزمة المالية والأزمة الاقتصادية الحاليتين من آثار حادة على قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد من أجل التنمية. ونؤكد على أهمية الدور الذي تقوم به المساعدة الإنمائية الرسمية، إذ يتم عن طريقها توفير التمويل للتنمية واستدامة هذا التمويل في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، نذكّر بالتزاماتنا بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده لتيسير تحقيق هذه الأهداف.

٤١ - ونؤكد مجددا على الدور الأساسي الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية، باعتبارها عنصرا مكملا للمصادر الأخرى لتمويل التنمية، في تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية. وبالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية

غير الساحلية، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية هي أكبر مصادر التمويل الخارجي. ويمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تقوم بدور حفاز في مساعدة البلدان النامية على إزالة القيود التي تعوق النمو المطرد والشامل والعادل، وذلك، على سبيل المثال، من خلال تعزيز الهياكل الأساسية الاجتماعية، المؤسسية والمادية؛ وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة والابتكار التكنولوجي؛ وتحسين الصحة والتعليم؛ والدفع قدما بالمساواة بين الجنسين؛ والمحافظة على البيئة والقضاء على الفقر.

٤٢ - ويشجعنا انتعاش المساعدة الإنمائية الرسمية بتغيّر اتجاهها نحو الانخفاض قبل مؤتمر مونتيري (فالمساعدة الإنمائية الرسمية زادت بالأرقام الحقيقية بنسبة ٤٠ في المائة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٧)، وإن كنا نلاحظ أن تخفيف عبء الديون والمساعدة الإنسانية شكلا جزءا مهما من تدفقات المساعدة بعد عام ٢٠٠٢. غير أننا نلاحظ مع القلق التدني العام في المساعدة الإنمائية الرسمية في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، الذي نجم بوجه خاص عن الانخفاض في تخفيف عبء الديون من الذروة التي وصلها في عام ٢٠٠٥. ويشجعنا أن بعض البلدان المانحة قد حققت أو تجاوزت أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المشار إليها في توافق آراء مونتيري (هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية و ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي إلى أقل البلدان نموا). ويشجعنا أيضا أن بلدانا أخرى وضعت جداول زمنية للوفاء بالتزاماتها الطويلة الأمد، كالاتحاد الأوروبي الذي وافق على أن يخصص، بشكل جماعي، نسبة ٠,٥٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، و ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، وأن يوجه ما نسبته ٥٠ في المائة على الأقل من الزيادات الجماعية في المعونة الإنمائية إلى أفريقيا، مع الاحترام الكامل لأولويات فرادى الدول الأعضاء في مجال المساعدة الإنمائية. ونرحب بزيادة الولايات المتحدة لمساعدتها الإنمائية الرسمية بما يفوق الضعف. ونرحب أيضا بإعلان قادة مجموعة البلدان الثمانية في هوكايدو، اليابان، أنهم يتعهدون تعهدا قاطعا بالعمل من أجل الوفاء بالالتزامات التي قطعوها على أنفسهم في غلينيغلس، اسكتلندا، بما في ذلك زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا مع مانحين آخرين بمبلغ ٢٥ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠١٠ مقارنة بما كان عليه الحال في عام ٢٠٠٤. ونشجع المانحين على العمل على وضع جداول زمنية وطنية بحلول عام ٢٠١٠ لزيادة مستويات المساعدة، كل في إطار عمليات تخصيص ميزانيته، من أجل تحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المحددة. والتنفيذ الكامل لهذه الأهداف من شأنه أن يحقق زيادة كبيرة في الموارد المتاحة بغية الدفع قدما بالخطة الإنمائية الدولية.

٤٣ - إن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية أمر حاسم، ويشمل ذلك الالتزامات التي تعهدت بها بلدان عديدة متقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، والوصول إلى ما نسبته ٠,٧ في المائة على الأقل من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، بالإضافة إلى تحقيق هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لفائدة أقل البلدان نموا. وحتى يتسنى للبلدان المانحة التقيد بجداولها الزمنية المتفق عليها، ينبغي لها اتخاذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة لزيادة معدلات مدفوعات المعونة لكي يتسنى لها الوفاء بالتزاماتها الحالية. ونحث البلدان المتقدمة النمو على بذل مزيد من الجهود الملموسة لتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، إن لم تكن قد قامت بذلك حتى الآن، بما في ذلك الهدف المحدد المتمثل في تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لصالح أقل البلدان نموا، وذلك تمشيا مع برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٨] ووفقا لالتزاماتها. وللاستفادة من التقدم المحرز في ضمان استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية بفعالية، نؤكد على أهمية الحكم الديمقراطي وتحسين الشفافية والمساءلة والإدارة من أجل تحقيق النتائج. ونشجع بقوة جميع المانحين على أن يضعوا، في أقرب وقت ممكن، جداول زمنية إرشادية متجددة توضح الكيفية التي يتوخون بها تحقيق أهدافهم، كل حسب الطريقة التي يتبعها في تخصيص اعتمادات الميزانية. ونشدد بقوة على أهمية حشد المزيد من الدعم المحلي في البلدان المتقدمة النمو من أجل الوفاء بالتزاماتها، بوسائل منها زيادة الوعي العام، وتوفير البيانات المتعلقة بفعالية المساعدة، وتحقيق نتائج ملموسة.

٤٤ - ونؤكد على أهمية تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية المنخفضة الدخل، بوسائل منها تقديم المساعدة التقنية والمالية، وغيرها من أشكال المساعدة وتشجيع وتعزيز الشراكات، وترتيبات التعاون على جميع المستويات.

٤٥ - ونسلِّم بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة في مجال القضاء على الفقر، وأن جهودها الهادفة إلى معالجة هذه التحديات ينبغي أن تعززها وتدعمها منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وجميع الجهات المعنية الأخرى، ضمانا لاستدامة الإنجازات التي تحققت حتى الآن. ونسلم أيضا بأن المساعدة الإنمائية الرسمية تظل

---

(٨) A/CONF.191/11.

أداة مهمة للعديد من هذه البلدان، ولها دور تقوم به في مجالات محددة، مع أخذ احتياجات هذه البلدان ومواردها المحلية في الحسبان.

٤٦ - ونرحب بالجهود المتزايدة المبذولة من أجل تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها الإنمائي. ويقدم منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى مبادرات حديثة العهد مثل المنتديين الرفيعي المستوى المعنيين بفعالية المعونة اللذين أصدرا إعلان باريس بشأن فعالية المعونة عام ٢٠٠٥ وبرنامج عمل أكرا عام ٢٠٠٨، إسهامات مهمة في جهود البلدان التي التزمت بهما، تشمل إقرار المبادئ الأساسية للملكية الوطنية، والمواءمة، والتنسيق، والإدارة من أجل النتائج. وستسهم مواصلة الاستفادة من هذه المبادرات، بما في ذلك من خلال مشاركة أكثر شمولا وأوسع قاعدة، في النهوض بالملكية الوطنية، وزيادة الفعالية والكفاءة في تقديم المعونة، وتحسين ما يتحقق بفضلها من نتائج. ونشجع أيضا جميع الجهات المانحة على تحسين نوعية المعونة، وزيادة النُهُج القائمة على البرامج، والاستعانة بالنظم القطرية لإدارة الأنشطة من قبل القطاع العام، وتقليل تكاليف المعاملات، وتحسين المساءلة المتبادلة والشفافية، ونهيب في هذا الصدد بجميع الجهات المانحة تحرير المعونة من الشروط إلى أقصى حد ممكن. وسنحسن إمكانية التنبؤ بالمعونة لتزويد البلدان النامية على نحو منتظم بمعلومات إرشادية دقيقة التوقيت عن الدعم المزمع تقديمه في الأجل المتوسط. ونعترف بأهمية ما تبذله البلدان النامية من جهود لتعزيز قيادة عمليات التنمية الخاصة بها، ومؤسساتها ونظمها وقدراتها الوطنية ضمانا لتحقيق أفضل النتائج باستخدام المعونة، من خلال إشراك برلماناتها ومواطنيها في صياغة تلك السياسات، وتعميق مشاركة منظمات المجتمع المدني. وينبغي أن نضع في الاعتبار أيضا أنه لا توجد صيغة واحدة ملائمة لجميع الحالات من شأنها أن تضمن فعالية المساعدة. إذ ينبغي أن تراعى الأوضاع الخاصة لكل بلد مراعاة تامة.

٤٧ - ونلاحظ أن تغيرا كبيرا قد طرأ على هيكل المعونة في العقد الحالي. وأسهمت الجهات الجديدة المانحة للمعونة ونهج الشراكة المبتكرة، التي تطبق طرائق تعاون جديدة، في زيادة تدفق الموارد. كذلك، يوفر التفاعل بين المساعدة الإنمائية والاستثمارات الخاصة، والتجارة، والأطراف الفاعلة الجديدة في مجال التنمية، فرصا جديدة أمام المعونة كي تزيد تدفقات الموارد المقدمة من القطاع الخاص. ونؤكد من جديد على أهمية منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه الجهة المعنية داخل الأمم المتحدة بتنسيق دراسة قضايا التعاون الإنمائي من كل جوانبها، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وسنواصل الجهود، داخل الأمم المتحدة وكذلك بالتعاون مع المؤسسات المعنية الأخرى مثل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من

أجل تعزيز الحوار والتعاون مع مجتمع الشركاء الإنمائيين المتزايد التنوع. وينبغي أن تتعاون جميع الأطراف الفاعلة في مجال التنمية تعاونا وثيقا على كفالة استخدام الموارد المتزايدة الآتية من جميع المصادر بطريقة تضمن أقصى فعالية. وسنسعى أيضا إلى زيادة التعاون على المستوى القطري مع القطاع الخاص والجهات المانحة غير الرسمية والمنظمات الإقليمية والجهات المانحة الرسمية.

٤٨ - إن هناك حاجة متزايدة إلى وجود سُبل محددة وعالمية لتتبع كمية المعونة، ونوعيتها وفعاليتها مع إيلاء الاعتبار الواجب للمشاريع والآليات القائمة. وندعو الأمين العام للأمم المتحدة ووكالات منظومة الأمم المتحدة المعنية إلى القيام، بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وسائر أصحاب المصلحة المعنيين، بمعالجة هذه القضية وتقديم تقرير لينظر فيه منتدى التعاون الإنمائي.

٤٩ - ونكرر تأكيد دعمنا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك التعاون الثلاثي، الذي يوفر موارد إضافية هناك حاجة ماسة إليها لتنفيذ البرامج الإنمائية. ونعترف بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبتنوع تاريخه وخصائصه، ونؤكد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ينبغي أن ينظر إليه على أنه تعبير عن التضامن والتعاون بين البلدان، على أساس خبراتها وأهدافها المشتركة. ويدعم هذان الشكلان من أشكال التعاون جدول أعمال إنمائيا يعالج الاحتياجات والتطلعات الخاصة للبلدان النامية. ونعترف أيضا بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يكمل التعاون بين الشمال والجنوب ولا يحل محله. ونقر بالدور الذي تؤديه البلدان النامية المتوسطة الدخل بوصفها مقدمة لخدمات التعاون الإنمائي ومستفيدة منها. ويمكن أيضا تعزيز التعاون الإقليمي بوصفه أداة فعالة لتعبئة الموارد من أجل التنمية، بجملة سبل منها تعزيز المؤسسات المالية الإقليمية لكي تساعد بشكل أفضل على الارتقاء بالقطاعات الحيوية في البلدان النامية.

٥٠ - ونشجع البلدان النامية التي في مقدورها أن تواصل بذل جهود ملموسة لزيادة عدد وفعالية مبادراتها في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفقا لمبادئ فعالية المعونة، على القيام بذلك.

٥١ - ونقر بالتقدم الكبير المحرز منذ انعقاد مؤتمر مونتيري في مجال مصادر التمويل الطوعي المبتكرة والبرامج المبتكرة المتصلة بها. ونسلّم بأن عددا من مبادرات الفريق التقني الذي أنشأته مبادرة العمل العالمي لمكافحة الجوع والفقر، والمجموعة الرائدة للجباية التضامنية لتمويل التنمية، قد أصبح واقعا معيشا أو بات في طور متقدم من أطوار التنفيذ. وتشمل تلك

المبادرات في جملة ما تشمل مرفق التمويل الدولي للتحصين، والمشروع التجريبي للالتزامات السوقية المسبقة، والجباية التضامنية على تذاكر الطائرات، التي تمول برامج صحية في العديد من البلدان النامية، ومنها المرفق الدولي لشراء الأدوية الذي يساعد على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، والصكوك القائمة على سوق الكربون. ومن المبادرات الأخرى الجديرة بالذكر مؤسسة الولايات المتحدة للتصدي لتحديات الألفية، وخطة الطوارئ التي وضعها رئيس الولايات المتحدة للإغاثة من مرض الإيدز، وصندوق الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، والصندوق المصري للتعاون الفني وتقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية، وحافظة الاستثمارات الليبية في أفريقيا، ومبادرة تحالف نفط منطقة البحر الكاريبي (بتروكاريبي). ونشجّع على زيادة مبادرات مصادر التمويل المبتكرة وتنفيذها حسب الاقتضاء. ونسلّم بأن هذه الأموال ينبغي أن تكون مكملة لمصادر التمويل التقليدية وليست بديلا عنها، وينبغي أن تصرف وفقا لأولويات البلدان النامية وألا تشكل عبئا مفرطا على عاتقها. ونهيب بالمجتمع الدولي أن ينظر في تعزيز المبادرات الجارية وأن يستكشف المقترحات الجديدة، مع التسليم بطابعها الطوعي والتكميلي. ونطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يواصل تناول مسألة المصادر المبتكرة لتمويل التنمية، عامة كانت أو خاصة، وأن يعدّ تقريرا مرحليا بحلول الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، آخذا في الحسبان جميع المبادرات القائمة.

٥٢ - ونكرّر تأكيد عزمنا على تفعيل الصندوق العالمي للتضامن الذي أنشأته الجمعية العامة، وندعو البلدان التي بمقدورها تقديم تبرعات إلى هذا الصندوق إلى القيام بذلك. ونشير أيضا إلى إنشاء صندوق التضامن الرقمي، ونشجع على التبرع لتمويله، بطرق منها النظر في آليات تمويل مبتكرة.

٥٣ - ونؤكد على أهمية تطوير القدرات وتعزيز التعاون الفني كسبيلين هامين لتمكين البلدان النامية من بلوغ أهدافها الإنمائية. وفي هذا الصدد، نكرر تأكيد أهمية تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك التدريب وتبادل الخبرات ونقل المعارف وتقديم المساعدة الفنية لبناء القدرات، بما يشمل تعزيز القدرات المؤسسية وإدارة المشاريع وتخطيط البرامج. وقد بدأت قدرة البلدان النامية على استيعاب المعونة الإنمائية الطويلة الأجل تشهد تزايدا.

٥٤ - ونشدد على الدور المهم الذي تضطلع به منظومة للأمم المتحدة تتسم بالفعالية والإدارة الجيدة ولديها موارد كافية، عن طريق أنشطتها التنفيذية في مجال دعم بناء القدرات لتحقيق تنمية مستدامة في الأجل الطويل. وهذا أمر مهم لأقل البلدان نموا على وجه التحديد. ونظرا إلى أن مستوى التمويل الأساسي يؤثر حتما في قدرة منظومة الأمم المتحدة

على الاضطلاع بهذه الولاية، فإننا نحث البلدان المانحة والبلدان الأخرى القادرة على ذلك على زيادة تبرعاتها للميزانيات الأساسية/العادية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما صناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وعلى أن تقدم مساهماتها على أساس متعدد السنوات، وبصورة مستمرة يمكن التنبؤ بها. ونشير أيضا إلى أن الموارد غير الأساسية عنصر مهم مكمّل لقاعدة الموارد العادية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، مسهمة بذلك في زيادة الموارد الإجمالية، مع التسليم في الوقت نفسه بأن الموارد غير الأساسية ليست بديلا عن الموارد الأساسية، وبأن المساهمات غير المخصصة حيوية بالنسبة لاتساق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وتواؤمها. ونرحّب بجهود تحسين كفاءة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي واتساقه وفعاليته.

٥٥ - ويمكن للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما في ذلك البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المؤسسات الدولية التي تشجع التنمية، أن تكون مصدرا مهما من مصادر تمويل التنمية. فهي تتيح موارد استراتيجية في شكل مساعدة تقنية لمجالات من قبيل الحوكمة وبناء المؤسسات والقدرات، والترويج لأفضل الممارسات. وتضطلع بدور هام في دعم اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وفي دعم التكامل الإقليمي وغير ذلك من جهود التعاون. وتشكل أيضا محفلا قيّما لتبادل المعلومات فيما بين البلدان النامية بشأن أفضل الممارسات. وبالنسبة لبعض البلدان، أصبح صافي تدفق الموارد من بعض هذه المؤسسات سلبيا، وبالتالي، سنعمل مع هذه المؤسسات من أجل زيادة التمويل الذي تقدمه إلى البلدان النامية، في إطار تدابير مواصلة تنفيذ توافق آراء مونتيري. وينبغي أن تواصل هذه المؤسسات استكشاف سبل مبتكرة لاستخدام رأس مالها لجلب تمويل إضافي لحفز التنمية في الوقت الذي تحافظ فيه على رأس مالها وتكفل استدامة نشاطها.

الديون الخارجية

٥٦ - لا يزال رصيد دين البلدان النامية كمجموعة يتزايد، وبالرغم من أن المؤشرات الأساسية للقدرة على تحمل الدين تحسنت إلى حد بعيد منذ مونتيري، فإن من الضروري توخي الحذر حتى لا تبلغ الديون مرة أخرى مستويات لا يمكن تحملها. وقد ساهم في تحقيق هذا التقدم سداد العديد من البلدان النامية للديون، وتخفيف عبء الدين في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، ونهج إيفيان في نادي باريس، إضافة إلى الجهود الأخرى التي تبذلها البلدان المدينَة ومبادراتها الجارية حاليا، ومنها إطار القدرة على تحمل الدين الذي وضعه البنك الدولي/صندوق النقد الدولي. وتشير التقديرات إلى أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون توفر ما مجموعه

٧١ بليون من دولارات الولايات المتحدة لـ ٤١ بلدا من البلدان المؤهلة، فيما يُنتظر أن توفر المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين مبلغا إضافيا قدره ٢٨ بليون من دولارات الولايات المتحدة[٩]. وعززت البلدان المقترضة أيضا برامج إدارة ديونها وقام العديد منها بتكوين احتياطيات. وساعدت مبادرات تخفيف الدين أيضا البلدان المستفيدة على حشد موارد هناك حاجة ماسة إليها من أجل الحد من الفقر، وذلك في إطار جهود أوسع نطاقا لتعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية. ونحن ندرك أن الأزمات المالية والاقتصادية العالمية الحالية تنطوي على احتمال كبير لتقويض سنوات من العمل الدؤوب والمكاسب التي تحققت فيما يتعلق بديون البلدان النامية. والأمر يستلزم تنفيذ المبادرات والآليات الحالية وأي مبادرات أو آليات مقبلة تتسم بالجرأة والشمول، لكي يجري على نحو فعال ومنصف حل مشاكل الدين الحالية التي تعاني منها البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، بوسائل منها إلغاء الديون.

٥٧ - ونشدد على أهمية مواصلة التحلي بالمرونة فيما يتعلق بمعايير التأهل للاستفادة من تخفيف عبء الدين في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين. ونذكّر بأننا شجعنا البلدان المانحة على اتخاذ خطوات لضمان ألا تنتقص الموارد المخصصة لتخفيف عبء الدين من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المقرر توفيرها للبلدان النامية.

٥٨ - ونؤكد على أن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المؤهلة للاستفادة من تخفيف عبء الدين لن يكون بإمكانها التمتع بكامل المكاسب المنبثقة عنه إلا إذا ساهم الدائنون كافة، بمن فيهم الدائنون من القطاعين العام والخاص، بحصتهم العادلة وقاموا بدورهم في الآليات الدولية لتسوية الديون وذلك لكفالة قدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الدين.

٥٩ - ونشدد على أن البلدان النامية المتوسطة الدخل مسؤولة في المقام الأول عن بلوغ حالة الدين مستوى يمكن تحمله والحفاظ على هذه الحالة، ومعالجة مشاكل الدين الخارجي التي تعاني منها. وإننا إذ نرحب بنهج إيفيان، نشدد على أهمية استمرار الجهود التي تبذلها جميع الأطراف لكفالة قدرة البلدان المتوسطة الدخل على تحمل الدين، بسبل منها تحسين إدارة قدرتها على تحمل الدين ومن خلال تخفيف عبء الدين بالاستعانة بالآليات القائمة المتعلقة بالديون وآليات مبادلة الديون على أساس طوعي.

(٩) المبلغان مقدران بالقيمة الصافية الجارية في نهاية عام ٢٠٠٧.

٦٠ - ونقر بأنه لا تزال هناك تحديات هامة في هذا المجال. فخدمة الديون تستأثر بحصة كبيرة من ميزانية السنة المالية في عدد من البلدان النامية ولا تزال تفوق قدرتها على التحمل. والآليات الدولية القائمة لتسوية الديون يوجهها الدائنون، مع مراعاة حالة البلدان المدينة. وثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود من خلال الآليات الدولية لتسوية الديون لكي يتسنى كفالة المعاملة المتكافئة لجميع الدائنين، والمعاملة العادلة لكل من الدائنين والمدينين وإمكانية التنبؤ القانونية. ويساورنا قلق بالغ من جراء تزايد التقاضي بشأن الصناديق الانتهازية. وإننا نرحب، في هذا الصدد، بالخطوات التي اتُخذت مؤخرا لتفادي المقاضاة المتعسفة للبلدان المؤهلة للاستفادة من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وذلك بسبل منها تعزيز آليات إعادة شراء الديون وتقديم مؤسسات بريتون وودز والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف المساعدة التقنية والدعم القانوني، حسب الاقتضاء. ونهيب بالدائنين ألا يُقدموا على بيع مطالبات الديون الواقعة على البلدان المستفيدة من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لدائنين لا يشاركون بالقدر الكافي في الجهود الرامية لتخفيف الدين.

٦١ - وسنكثف جهودنا بغية تفادي أزمات الديون عن طريق العمل بالتعاون مع القطاع الخاص على تعزيز الآليات المالية الدولية لاتقاء الأزمات وتسويتها، وإيجاد حلول تتسم بالشفافية ويقبلها الجميع. ويلزم دعم هذه الآليات بمبادئ أثبتت جدواها في المعالجة الفعالة للعديد من مشاكل الديون. ومن تلك المبادئ ضرورة كفالة تقاسم المدينين والدائنين كافة، حكوميين كانوا أو منتمين للقطاع التجاري، لمسؤولية تسوية الديون؛ والاعتراف بأن النهوض بالتنمية واستعادة القدرة على تحمل الدين هما الهدفان الرئيسيان لتسوية الديون؛ وتعزيز الشفافية والمساءلة بين جميع الأطراف؛ وتشجيع ممارسات الاقتراض والإقراض المسؤولة لتحسين إدارة الديون وتعزيز الملكية الوطنية لاستراتيجيات إدارة الديون؛ وتيسير المعاملة المتكافئة لجميع الدائنين.

٦٢ - ونقر بما طرأ من تحول من الاقتراض الرسمي إلى الاقتراض التجاري ومن الدين العام الخارجي إلى الدين العام المحلي، وإن كان الجانب الأكبر من التمويل الخارجي الذي تتلقاه أغلب البلدان المنخفضة الدخل لا يزال رسميا. ونلاحظ حدوث زيادة كبيرة في عدد الدائنين، رسميين كانوا أم من القطاع الخاص. ونشدد على الحاجة إلى التصدي للآثار المترتبة على هذه التغيرات ويشمل ذلك تحسين جمع البيانات وتحليلها.

٦٣ - ونشدد، فيما يتعلق بعمليات إعادة التفاوض بشأن الديون، على ضرورة المشاركة الكاملة للمَدينين والدائنين وعلى أهمية مراعاة سياسات المدينين واستراتيجياتهم الوطنية المرتبطة ببلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٤ - ويمكن أن تمثل المساعدة التقنية على إدارة الدين والتصدي لمشاكله أمرا جوهريا بالنسبة للعديد من البلدان ولا سيما أشدها ضعفا. ونحن نؤكد من جديد أهمية توافر القدرات الكافية لدى البلدان المدينة أثناء التفاوض وإعادة التفاوض بشأن الدين وفيما يتعلق بإدارته. وسنواصل في هذا الشأن تزويد البلدان النامية، حسب الطلب، بالمساعدة اللازمة، بما فيها المساعدة التقنية، من أجل تعزيز القدرات على إدارة الديون والتفاوض وإعادة التفاوض بشأنها ويشمل ذلك التصدي لمسائل التقاضي المتعلقة بالدين الخارجي، بغية تحقيق القدرة على تحمل الدين والحفاظ عليها. وينبغي لمؤسسات بريتون وودز وغيرها من المنظمات المعنية أن تواصل، حسب الاقتضاء، الاضطلاع بدور هام في هذا الميدان حسب ولاية كل منها. والحفاظ على القدرة على تحمل الدين على المدى الطويل مسؤولية يتقاسمها المقرضون والمقترضون على حد سواء. وتحقيقا لهذه الغاية، نشجع على استخدام الدائنين والمدينين، حسب الاقتضاء، للإطار المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المتعلق بالقدرة على تحمل الدين. ويتعين على المقترضين السعي إلى تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي الحصيفة والإدارة الرشيدة للموارد العامة، وهي عناصر أساسية في الحد من الضعف أمام المخاطر على الصعيد الوطني.

٦٥ - وينبغي إيلاء اهتمام خاص لإبقاء أُطُر القدرة على تحمل الدين قيد الاستعراض تعزيزا لفعالية رصد وتحليل القدرة على التحمل، والنظر في إدخال تغييرات جذرية على السيناريوهات ذات الصلة بالديون لمواجهة الصدمات الخارجية الواسعة النطاق بما في ذلك الصدمات الناجمة عن الكوارث الطبيعية والخسائر الكبيرة في معدلات التبادل التجاري أو نتيجة النزاعات. ونشدد على الحاجة إلى وضع مؤشرات الدين استنادا إلى بيانات شاملة وموضوعية وموثوق بها؛ كما نحتاج إلى زيادة إتاحة المعلومات والشفافية واستخدام معايير موضوعية عند وضع سيناريوهات الدين وتقييمها، بما في ذلك تقييم الدين المحلي العام والخاص، وذلك لتحقيق الأهداف الإنمائية. وإننا على اقتناع بأن زيادة سبل النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للسلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية للبلدان المدينة هي عامل هام في تعزيز القدرة على تحمل الديون.

٦٦ - وينبغي أن تولي أُطر تحمل الدين القدر الواجب من الاهتمام للاحتياجات الإنمائية للبلدان المدينة، بما في ذلك المكاسب المتأتية من الإنفاق والاستثمار ذات العائد الاجتماعي والاقتصادي الطويل الأجل. وبالنظر إلى ضرورة الحفاظ على القدرة على تحمل الدين وإلى اشتراطات التمويل الخارجي لتحقيق الأهداف الإنمائية، وبخاصة لدى أقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل التي تواجه تزايد مخاطر الإعسار فيما يتعلق بالديون، ينبغي أن تسعى الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى تقديم المنح والقروض

التساهلية على نحو متزايد كطرائق مفضلة من أدوات الدعم المالي الذي توفره ضمانا للقدرة على تحمل الدين.

٦٧ - وإننا نقر بضرورة مواصلة معالجة جميع القضايا ذات الصلة بمشاكل الدين الخارجي، في إطار عدة محافل منها الأمم المتحدة، وسننظر في سبل دراسة نُهُج معززة للآليات السيادية لإعادة هيكلة الديون بناء على الأطر والمبادئ القائمة، يشارك فيها الدائنون والمدينون على نطاق واسع وتكفل تحمل الدائنين الأعباء على نحو متساو وتضطلع فيها مؤسسات بريتون وودز بدور هام.

معالجة المسائل النُّظمية: تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية من أجل دعم التنمية

٦٨ - تحققت بعض النتائج منذ مؤتمر مونتيري في مجال معالجة المسائل النُّظمية، لكن هناك حاجة إلى إحراز المزيد من التقدم الملحوظ. وهذا أمر لا يحتمل التأخير نظرا للأزمة المالية الراهنة. فالتقدم المتوقع تحقيقه بعد مؤتمر مونتيري نتيجة العمل الذي عهد به إلى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، بما في ذلك دور صندوق النقد الدولي، لتعزيز المراقبة ومنح أولوية عليا لتحديد الأزمات المحتملة واتقاء حدوثها وتوطيد دعائم الاستقرار المالي الدولي لا يزال دون الاكتمال. كما أن الأزمة المالية الراهنة، فضلا عن استمرار مواطن الضعف في النظام المالي الدولي، يؤكدان أيضا الحاجة إلى تعزيز الهيكل المالي الدولي. وينبغي لإصلاح البنيان المالي الدولي أن يركز على إتاحة قدر أكبر من الشفافية ويعزز صوت ومشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صنع القرارات الدولية ووضع المعايير. ولذا، فإننا مصممون على اتخاذ الخطوات الملائمة وفي الوقت المناسب لتحسين أداء النظام الاقتصادي والمالي الدولي. ومن الأهمية بمكان استمرار مشاركة الأمم المتحدة في هذه الأعمال. فهذا أمر لا بد منه للتنفيذ المتكامل لتوافق آراء مونتيري.

٦٩ - ونحن عاقدون العزم على تعزيز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة وجميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى لدعم النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. ومن الضروري زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، استنادا إلى فهم واحترام واضحين لولاية كل منها وهياكل الحوكمة لديها.

٧٠ - ونشجع على تحسين التنسيق وتعزيز التماسك بين الوزارات والمؤسسات المعنية في جميع البلدان للمساعدة في صياغة السياسات على جميع المستويات وفي تنفيذها الفعلي. ونشجع أيضا المؤسسات المالية والإنمائية الدولية على مواصلة تعزيز اتساق السياسات

لأغراض التنمية مع مراعاة الاحتياجات والظروف المتنوعة والمتغيرة. وبغية تكملة الجهود الإنمائية الوطنية، ندعو جميع البلدان التي لسياساتها أثر على البلدان النامية، أن تزيد جهودها لصياغة سياسات تتسق مع أهداف تعزيز النمو المطرد، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة للبلدان النامية.

٧١ - وتتطلب الأسواق المالية الدولية المستقرة سياسات للاقتصاد الكلي وسياسات مالية سليمة. ومن المهم للغاية، أن تدير جميع البلدان سياساتها للاقتصاد الكلي وسياساتها المالية بطرق تساهم في الاستقرار العالمي والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. فالمؤسسات المالية الراسخة على الصعيدين الوطني والدولي هي دعامات ضرورية لنظام مالي دولي يعمل بطريقة جيدة. وينبغي أن تواصل البلدان انتهاج سياسات سليمة للاقتصاد الكلي، والقيام، حسب الاقتضاء، بإدخال إصلاح هيكلي مع القيام أيضا بتعزيز نظمهما المالية ومؤسساتها الاقتصادية.

٧٢ - ولا تزال الصكوك المالية الجديدة المتسمة بطابع مُعولم للغاية تغير طبيعة المخاطر في الاقتصاد العالمي، مما يتطلب مواصلة تحسين رقابة الأسواق وتنظيمها. ولتعزيز مرونة النظام المالي الدولي، سننفذ إصلاحات من شأنها تدعيم، الأطر التنظيمية والإشرافية، للأسواق المالية، حسب ما تقتضيه الحاجة. وسنبذل قصارى جهودنا لتحسين المعايير المحاسبية الأساسية لمعالجة مواطن الضعف والقصور، بما فيها تلك التي كشفتها الأزمة المالية الراهنة. وينبغي أن تحسِّن هيئات التنظيم الوطنية المعلومات والشفافية المالية على المستوى المحلي. وسنواصل تعزيز التعاون فيما بين هيئات التنظيم الوطنية من جميع البلدان لتعزيز المعايير المالية الدولية. وينبغي أن تعالج هذه الجهود معايير الكشف المبكر والكافي عن المخاطر بغية تحسين الأسس التي تستند إليها قرارات المستثمرين. وثمة حاجة أيضا إلى قيام المؤسسات المالية بزيادة الشفافية. وينبغي أن تساعد الممارسات المعززة للكشف عن المعلومات وإعمال الشفافية على الحد من تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة.

٧٣ - ونؤكد مرة أخرى على ضرورة مواصلة إصلاح المؤسسات المالية الدولية، بما فيها مؤسسات بريتون وودز. وينبغي أن تتوفر للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، بعد إصلاحها، القدرات التقنية، والتسهيلات الائتمانية والموارد المالية للتعامل مع إدارة الأزمات المالية وحلها على نحو سريع بطريقة تولد وتيسر التعاون الدولي وتتسق مع ولاية كل من تلك المؤسسات. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية مواصلة تعزيز التعاون المتعدد الأطراف اللازم لاستعادة وحماية الاستقرار النقدي والمالي الدولي وينبغي أن تكون على استعداد لأن توفر بسرعة موارد كافية لمساعدة البلدان في التغلب على الأزمات. وينبغي أن يعمل صندوق

النقد الدولي، بالتعاون مع منتدى لتحقيق الاستقرار المالي أوسع نطاقا وأكثر تمثيلا، ومع الهيئات الأخرى من أجل تحديد مواطن الضعف على نحو أفضل، والتنبؤ بمواطن الإجهاد المحتملة قبل ظهورها والتحرك بسرعة للقيام بدور رئيسي في التصدي للأزمة. وبالمثل، يمكن للبنك الدولي أيضا أن يضطلع بدور كبير في التخفيف من الصعوبات التي تواجهها البلدان. ويجب على مؤسسات بريتون وودز أن تواصل، في حدود ولاية كل منها، مساعدة البلدان النامية على التعامل مع الآثار الضارة للصدمات الخارجية من قبيل التقلبات الضخمة في أسعار السلع الأساسية الرئيسية، كأن يتم ذلك من خلال مرفق صندوق النقد الدولي للتصدي للصدمات الخارجية الذي تم إصلاحه. ونسلم أيضا بالحاجة إلى إبقاء مسألة إصدار حقوق سحب خاصة لأغراض التنمية قيد الاستعراض.

٧٤ - وتقوم المصارف الإنمائية الإقليمية بدور حيوي في دعم التنمية الاقتصادية ومساعدة جهود التكامل الإقليمي. ونشجع استمرار التعاون والتنسيق فيما بين المصارف الإنمائية الإقليمية وسائر المؤسسات المالية الدولية، حسب الاقتضاء. وينبغي أن نستعرض كفاية الموارد اللازمة لإنجاز مهامها، حسب الضرورة. ويمكن لأطر التعاون الإقليمي الأخرى، مثل الترتيبات المالية والنقدية التي تكمّل النظام المالي الدولي، أن تؤدي دورا حاسما في تعزيز التنمية والاستقرار المالي لدى أعضائها، وينبغي أن تكون متسقة مع الأطر المتعددة الأطراف، حسب الاقتضاء. ويمكن لهذه الترتيبات أن تيسر التدفقات المالية وتخّفض تكاليف المعاملات، وأن تعمل كآليات تساعد على اتقاء الأزمات المالية وتجعل الأطراف في تلك الترتيبات أكثر قدرة على التكيف.

٧٥ - ولوكالات تقدير الجدارة الائتمانية أيضا دور هام في توفير المعلومات، يشمل تقييم مخاطر سندات الشركات والسندات السيادية. وينبغي أن تستند المعلومات المقدمة من وكالات تقدير الجدارة الائتمانية إلى هدف مقبول على نطاق واسع ومحدد على نحو واضح، وإلى بارامترات شفافة. وقد كشفت الأزمة المالية الجارية مواطن ضعف نظمية وأثارت القلق بشأن المعايير المحاسبية وطريقة العمل التي تنتهجها حاليا وكالات تقدير الجدارة الائتمانية. وسنمارس رقابة قوية على هذه الوكالات بما يتسق مع مدونة قواعد السلوك الدولية المعززة المتفق عليها، وسنتخذ إجراءات إضافية لتعزيز شفافية الأسواق المالية وتعزيز توافق المعايير المحاسبية الدولية.

٧٦ - ونسلم بالحاجة لمعالجة الشاغل المعرب عنه كثيرا بشأن مدى تمثيل البلدان النامية في الهيئات الرئيسية لوضع المعايير. ولذلك، نرحب بالاقتراح الداعي إلى زيادة عدد أعضاء

منتدى تحقيق الاستقرار المالي، ونشجع الهيئات الرئيسية لوضع المعايير على أن تعيد النظر في عدد أعضائها فورا وتحسن في الوقت نفسه من فعاليتها.

٧٧ - ونشدد على أنه يجب إصلاح مؤسسات بريتون وودز بصورة شاملة لكي تعكس على نحو أوفى مواطن الثقل الاقتصادي المتغيرة في الاقتصاد العالمي، وتكون أقدر على الاستجابة للتحديات الحالية والمستقبلية. ونؤكد من جديد أن لتعزيز أصوات ومشاركة البلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز، وفقا لولاية كل منها، أهمية مركزية في تعزيز شرعية هذه المؤسسات وفعاليتها. ونقر بالإصلاحات المتعلقة بالحوكمة التي قامت بها المؤسسات المالية الدولية بالفعل، بما في ذلك الاتفاق الأخير بشأن استعراض نظام الحصص والأصوات في صندوق النقد الدولي والخطوات المتصلة بذلك في البنك الدولي، ونشجع على مزيد من الإصلاحات في هذا الاتجاه.

٧٨ - وإذ نرحب بالمناقشات الدولية الجارية بشأن هياكل الحوكمة الاقتصادية العالمية، نسلّم بضرورة كفالة قدرة جميع البلدان، بما في ذلك البلدان المنخفضة الدخل، على المشاركة الفعالة في هذه العملية. وينبغي أن تستعرض هذه المناقشة البنيان المالي والنقدي الدولي وهياكل الحوكمة الاقتصادية العالمية لضمان إدارة المسائل العالمية بمزيد من الفعالية والتنسيق. وينبغي أن تضم هذه المناقشة الأمم المتحدة والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وأن تشترك فيها المؤسسات المالية الإقليمية وسائر الهيئات المعنية، وأن تعقد في سياق المبادرات الحالية الرامية إلى تحسين شمولية هياكل الحوكمة الاقتصادية العالمية وشرعيتها وفعاليتها. وتدعو الحاجة إلى زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، استنادا إلى فهم واحترام واضحين لولاية كل منها وهياكل حوكمتها.

٧٩ - وستعقد الأمم المتحدة مؤتمرا على أعلى مستوى بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية. وسينظم المؤتمر رئيس الجمعية العامة، وسيجري تحديد طرائق العمل في موعد أقصاه آذار/مارس ٢٠٠٩.

التحديات الجديدة والقضايا الناشئة الأخرى

٨٠ - إننا نتعهد بإعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية لمجابهة جميع التحديات التي يواجهها العالم اليوم في مجال تمويل التنمية بطريقة فعالة. ونقر بأن تحديات وفرصاً متعددة متصلة بتمويل التنمية قد نشأت منذ مؤتمر مونتيري، بما في ذلك أثر الأزمة المالية والتكاليف الإضافية لتدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، والضرر الذي لحق ببيئة الأرض، وتقلب الأسعار في الأسواق الدولية للسلع الأساسية، واتساع نطاق التعاون

الاقتصادي، والاحتياجات المتزايدة في مجال إعمار بلدان مرحلة ما بعد النزاع وتنميتها. ونؤكد مجددا عزمنا على اتخاذ إجراءات متناسقة على الصعيد العالمي للتصدي لجميع هذه المسائل، مع مواصلة توسيع نطاق التنمية الاقتصادية والبشرية كي تشمل الجميع.

٨١ - ويساورنا بالغ القلق إزاء أثر الأزمة المالية الحالية وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي على قدرة البلدان النامية على الحصول على التمويل اللازم لتحقيق أهدافها الإنمائية. فالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد تعاني من انتكاسات خطيرة جدا فيما يتصل بأهدافها الإنمائية، ولا سيما تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المهم للغاية اعتماد مزيد من الإجراءات الحاسمة والعاجلة لاحتواء الأزمة الحالية واستعادة القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد. وفي ظل هذا السياق العالمي، فإننا نوجه اهتمام جميع المانحين إلى حالة واحتياجات أفقر الفئات وأضعفها. ونحث أيضا جميع المانحين على المحافظة على التزاماتهم في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية والوفاء بها، ونهيب بالمجتمع الدولي، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أن يسخّر كل الطاقات المتاحة فيما يتعلق بتقديم المشورة في مجال السياسات وتوفير الموارد، على النحو المناسب، لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تعزيز اقتصاداتها والمحافظة على النمو وحماية أضعف الفئات من العواقب الوخيمة للأزمة الحالية. وفي هذا السياق، من المهم أيضا أن تكون لدى البلدان النامية سياسات سليمة للاقتصاد الكلي تدعم النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر.

٨٢ - وقد تزايد بدرجة ملحوظة قلق المجتمع الدولي إزاء تغير المناخ منذ اعتماد توافق آراء مونتيري. ونؤكد أهمية التوصل إلى نتائج متفق عليها في المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ المقرر عقده في كوبنهاغن في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ونحث جميع الأطراف على المشاركة البنَّاءة في المفاوضات عملا بخطة عمل بالي. وسيكون للإجراءات الجارية والمحتملة المتخذة لمعالجة هذه الظاهرة نتائج كبرى على تمويل التنمية وتكاليف إضافية ضخمة على جميع البلدان التي تحتاج إلى تعبئة موارد إضافية، بما في ذلك من القطاع الخاص، ولا سيما للبلدان النامية لمواجهة تحديات تغير المناخ، وذلك لدعم استراتيجيات وإجراءات التكيف والتخفيف الوطنية المناسبة. ونكرر تأكيد الأهمية الحاسمة لتلبية الاحتياجات الملحة للبلدان النامية، ولا سيما البلدان القليلة المناعة بوجه خاص أمام تغير المناخ، مثل أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأخرى المتأثرة في أفريقيا. ونحث في هذا الصدد جميع الأطراف على المشاركة في العملية الجارية على نحو يضمن تناسب النتائج المتفق عليها مع نطاق التحدي الذي يمثله تغير المناخ وطابعه الملّح. وترحّب الدول الأطراف في

بروتوكول كيوتو بإنشاء صندوق التكيف ضمن هيكل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وتتطلع إلى انطلاق عملياته في القريب العاجل وحصوله على الدعم الكامل.

٨٣ - ونؤكد أيضا على التحديات الخاصة الناشئة عن التقلبات في أسواق السلع الأساسية الدولية، وبخاصة تقلب أسعار المواد الغذائية والطاقة. ونحيط علما بالمبادرات الأخيرة، وسنواصل تعبئة الموارد لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، على تحقيق الأمن الغذائي وأمن الطاقة. وإننا نسلم في الوقت نفسه بضرورة التوسع على نحو كبير ومستدام في إنتاج الأغذية في البلدان النامية، من خلال تعزيز الاستثمارات والإنتاجية في القطاع الزراعي، بما في ذلك في المزارع الصغيرة، والنهوض بالتنمية الريفية، وتكثيف البحوث الزراعية. ولا بد من إزالة الحواجز التي تعرقل إنتاج الأغذية، ومن تحسين تجهيزها وتوزيعها عبر الزمن، وإقامة شبكات أمان ذات أهداف محددة بعناية في حالة وقوع أزمات غذائية. ونسلِّم بأن لانعدام الأمن الغذائي أسبابا متعددة ومعقدة وبأن نتائجه تتطلب استجابة شاملة ومنسقة من جانب الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي في الآجال القصير والمتوسط والطويل. وعليه، فإننا نشجع على إقامة شراكة عالمية شاملة للجميع من أجل الزراعة والأغذية. وإننا نقر بالأعمال التي تضطلع بها فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية التي أنشأها الأمين العام، ونشجعها على مواصلة عملها مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات ذات الصلة، والقطاع الخاص، والمزارعين على وجه الخصوص.

٨٤ - ونقر بما شهدته أسواق الطاقة من تقلبات في الآونة الأخيرة، وبتأثير ذلك على البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وسنعزز التعاون لتطوير نظم للطاقة يمكن أن تساعد في تلبية احتياجات التنمية وتكون متسقة مع الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار المناخ العالمي، وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة، ولقدرات كل بلد. وسنكثف جهودنا من أجل تحقيق زيادة كبيرة في حصة مصادر الطاقة المتجددة وتعزيز كفاءة الطاقة والمحافظة عليها. وإننا نؤكد من جديد أن الحصول على خدمات الطاقة الأساسية وعلى الطاقة النظيفة والمستدامة أمر لا غنى عنه للقضاء على الفقر المدقع وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٥ - وإننا نقر بالجهود التي بذلت مؤخرا لتسليط الضوء على التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل في مجال التنمية، والقضاء على الفقر، وعدم المساواة. ونحيط علما بالمؤتمرات التي عقدت في مدريد في آذار/مارس ٢٠٠٧، وفي سونسوناته، بالسلفادور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وفي ويندهوك في آب/أغسطس ٢٠٠٨ بشأن التعاون الدولي في مجال التنمية مع البلدان المتوسطة الدخل. ونرحب بالأثر الإيجابي لتوسيع نطاق

العلاقات الاقتصادية فيما بين البلدان المتوسطة الدخل، وكذلك بالمبادرات التي اتخذتها المؤسسات المالية الدولية مؤخراً لزيادة التسهيلات التي تقدمها لتلك البلدان.

٨٦ - وقد تم التوصل منذ مؤتمر مونتيري إلى توافق في الآراء مفاده أن البلدان الخارجة من نزاعات تتبوأ مكانا هاما في جدول الأعمال الدولي. وما زال كثير من أفقر الناس يعيشون في دول خارجة من نزاعات تعاني من نقص الهياكل الأساسية وتدني الاستثمار، مما يحول دون تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، ويحد من القدرة الإنتاجية للاقتصاد. وإننا نؤكد على أهمية تقديم مساعدة سلسة لجهود بناء السلام، بما في ذلك المساعدة الإنسانية، والإنعاش وبناء الدولة، والمساعدة في مجال الحوكمة، وتحسين الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. ونرحب بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتوفير المرونة اللازمة للبلدان النامية في مرحلة ما بعد النزاع فيما يتعلق بتخفيف عبء ديونها وإعادة هيكلتها، ونؤكد على ضرورة مواصلة تلك الجهود لمساعدة تلك البلدان، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون والفقيرة، في إنجاز خطوات التعمير الأولى اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في مرحلة الانتعاش الأولى. وسنكثف جهودنا لمساعدة البلدان في الحصول على التمويل من أجل التنمية في سياق ما بعد النزاعات. وفي هذا الصدد، نرحب بالعمل القيِّم الذي يضطلع به كل من لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام وصندوق بناء السلام، وبالالتزامات الواردة في خطة عمل أكرا[١٠].

المثابرة على العمل

٨٧ - إننا نؤكد من جديد التزامنا بأن نظل مثابرين تماما على العمل، وطنيا وإقليميا ودوليا، وأن نكفل المتابعة المناسبة والفعالة لتنفيذ توافق آراء مونتيري، آخذين في الاعتبار الوثيقة الختامية المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي المعتمدة في هذا المؤتمر. وسنواصل أيضا بذل جهودنا الدؤوبة لإقامة الجسور بين جميع أصحاب المصلحة، ذوي الصلة، ضمن سياق جدول الأعمال الشامل لعملية تمويل التنمية. وإننا نقدر الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة بوصفها مركز تنسيق عملية متابعة تمويل التنمية. وسيكون من المهم الحفاظ على هذا الدور لكفالة استمرارية عمليتنا وحيويتها. ونؤكد من جديد ضرورة مواصلة تكثيف اشتراك جميع أصحاب المصلحة، بما فيهم منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، في متابعة وتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مونتيري والتي أعيد تأكيدها هنا في الدوحة.

---

(١٠) A/63/539، المرفق.

٨٨ - وإننا نسلِّم بأن الحفاظ على عملية متابعة شاملة يشارك فيها شتى أصحاب المصلحة المتعددين ، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، أمر ذو أهمية بالغة. ونسلم أيضا بالمسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق جميع المشاركين في عملية تمويل التنمية للإمساك بزمام هذه العملية وتنفيذ التزاماتهم. ومن المهم أن يُضطلع بعملية المتابعة بطريقة متكاملة، تشمل المشاركة المستمرة لجميع الوزارات ذات الصلة، ولا سيما وزارات التنمية، والمالية، والتجارة، والخارجية. ومن المهم أيضا أن تتم معالجة قضايا تمويل التنمية بصورة متكاملة في خطط التنمية الوطنية من أجل تعزيز الملكية الوطنية وتنفيذ عملية تمويل التنمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الاستفادة من الخبرات والبيانات والتحاليل المتاحة في المحافل المتعددة، مع تعزيز تبادل المعلومات والحوار بين مختلف الهيئات التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها، التي ترصد التقدم المحرز في مسائل تمويل التنمية. فهناك مجال كبير لتعزيز تبادل أفضل الممارسات.

٨٩ - وإننا نسلِّم بالحاجة إلى عملية حكومية دولية معزَّزة وأكثر فعالية وشاملة للجميع للاضطلاع بعملية متابعة تمويل التنمية، يتولى استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات، وتحديد العقبات والتحديات والقضايا المستجدة، واقتراح توصيات وإجراءات محددة، مع أخذ مختلف المقترحات المطروحة في الاعتبار. ونطلب إلى أن ينظر في هذه المسألة في اجتماعه في الربيع وفي دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٩، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بغية تقديم توصيات ملائمة وفي وقتها لاتخاذ الجمعية العامة إجراء نهائيا في أقرب وقت ممكن خلال دورتها الرابعة والستين.

٩٠ - وسوف ننظر في مسألة الحاجة إلى عقد مؤتمر لمتابعة تمويل التنمية بحلول عام ٢٠١٣.